

الإمارات تضع أسس خروج آمن من أزمة كورونا على أرضية نجاحها في مواجهة الجائحة

الشروع في وضع استراتيجية جديدة لفترة ما بعد كورونا



كل شيء على ما يرام

وفي جانب آخر من الاستخدام العملي للتكنولوجيا والعلوم الحديثة، تمكنت الإمارات من توسيع دائرة إجراء الفحوص والاختبارات اللازمة للكشف عن المصابين بفيروس كورونا لتشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد من مختلف الشرائح الاجتماعية.

ولم تكن الإمارات بالتقنيات المستخدمة عالمياً لإجراء الفحوص والاختبارات، بل أظهرت استعداداً لتقديم الإضافة في هذا المجال، حيث أعلن مختبر كوانت ليف في الإمارات، وهو ذراع البحث الطبية في الشركة العالمية القابضة، قبل أيام، عن تطوير أداة تقنية جديدة تتيج إجراء فحوص جماعية فائقة السرعة خلال ثوانٍ لاكتشاف فيروس كورونا باستخدام أشعة الليزر، ما يسمح بتوسيع دائرة الفحوصات على نحو غير مسبوق.

ولم يكن ذلك أول تطورٍ تكنولوجي يصدر من الإمارات في مجال التصدي لجائحة كورونا، فقد سبق أن أعلن في الدولة عن افتتاح مختبر فائق التطور لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا أطلقته مجموعة جي 42 الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، ومجموعة بي جي أي الرائدة في مجال حلول الجينوم، يوفر إمكانية القيام يومياً بإجراء عشرات الآلاف من الاختبارات بتقنية "بي سي آر"، التي تعتمد على تفاعل البوليميرز المتسلسل اللحظي، لتلبية احتياجات فحص وتشخيص الإصابة بالفيروس.

وفي دليل على القوة التي واجهت الإمارات جائحة كورونا من خلاله، أظهرت الدولة أن لها فائضاً من وسائل مواجهة الوباء وذلك من خلال أطنان من المساعدات الطبية قامت بتقديمها للعشرات من الدول في مختلف القارات متخطية عوامل الدين والعرق والسياسية في تقديم تلك المساعدات.

والاعتبار احتمال مواجهة طويلة الأمد ضد الجائحة التي لا يُستبعد أن تظل آثارها السلبية عمليات إنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها. وكانت الإمارات قد سارعت مع انتشار فيروس كورونا في العالم إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستباقية لتأمين مخزونها الغذائي والحفاظ على النسق العادي لتزويد سوقها الداخلية بمختلف المواد الغذائية.

وتضمنت تلك الإجراءات إصدار قانون للمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية بهدف تعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة ورفع الاحتياطي من السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف بما في ذلك حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

وأظهرت الإمارات حرصاً استثنائياً على حماية العمال من تحمّل تبعات جائحة كورونا وحماية حقوقهم الأساسية وضمان صحتهم وسلامتهم. وقال الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي في رسالة وجهها في وقت سابق إلى غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية إن وباء كورونا يهدد صحة وسلامة ورفاه جميع الناس في كافة أقطاب الكرة الأرضية، وهو يتطلب استجابة عالمية شاملة تتناول الصحة والعمل والاقتصاد وحقوق الإنسان. وأكد في رسالته حرص بلاده على حماية حقوق العمال، مؤكداً بسلسلة الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في هذا المجال.

وأطلقت الإمارات برنامجاً لاختبار فعالية البنية التكنولوجية والرقمية التي عملت الدولة على تأسيسها منذ سنوات مستفيدة من أفضل التجارب والخبرات العالمية في هذا المجال. وبفضل تلك البنية لم يواجه الإماراتيون مصاعب تذكر في التحول إلى أسلوب العمل عن بعد في القطاعات والمجالات التي تسمح بذلك.

نجاح دولة الإمارات اللآفت في مواجهة فيروس كورونا والحد من مخاطره الصحية وتطبيق تداعياته الاقتصادية سينعكس على فترة الخروج من الجائحة، حيث يتوقع أن تدير الإمارات تلك المرحلة بالكفاءة ذاتها التي واجهت بها الوباء مستفيدة من توفر الأدوات والوسائل التي راكمتها طوال سنين ماضية من العمل الاستباقي المؤثر والحكوم بمنظور استشرافي.

المركزي الإماراتي في هذا السياق برصد أكثر من 27 مليار دولار لتمويل خطة لدعم الاقتصاد. وخلال تصديها لوباء كورونا حرصت الإمارات على تجنب مجتمعا، بمختلف مكوناته من مواطنين ووافدين، تداعيات الجائحة رغم الظروف الطارئة التي ألم ببلدان العالم وأثر على اقتصادياتها، ورغم تدهور أسعار النفط وتأثر الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من تجارة وسياحة ونقل جوي.

المساعدات الإماراتية المقدمة للعشرات من بلدان العالم أظهرت وجود الإمارات في موقع قوة خلال مواجهتها لجائحة كورونا

وتعمّدت القيادة الإماراتية منذ بداية أزمة كورونا بالحفاظ على التوازنات المجتمعية وتقديم الرعاية لجميع السكان دون استثناء وتوفير الغذاء والدواء بالكميات اللازمة.

واعتبر الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي أن الدواء والجذب في دولة الإمارات خط أحمر ويجب تأمينها إلى ما لا نهاية بغض النظر عن أي تحديات. واختارت الإمارات في هذا السياق أن تجعل من تدعيم أمنها الغذائي جزءاً أساسياً من إستراتيجيتها المتكاملة في مواجهة فيروس كورونا، أخذة في

دولة الإمارات العربية المتحدة إلى فرصة لاختبار القدرة على مواجهة الأزمات الطارئة والتعامل معها والخروج منها بأخف الأضرار في بلد مثل صعوده على مدى العشرية الماضية قصة نجاح استثنائية تجسدت في مراكمة الثروة وتنويع مصادرها وحسن توظيفها في تحقيق المزيد من التطور والرفاه للمجتمع.

وبدلت الإمارات مرحلة التفكير في ما بعد أزمة كورونا وطرق الخروج منها بشكل آمن بعد أن اتاح لها تعاملها السريع والحازم والمرن في أن مع الوباء، إبقاء الدولة ومجتمعها خارج نطاق الأخطار الكبيرة للجائحة وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية التي طالت الكثير من بلدان العالم.

وأوردت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" في تقرير لها أن حكومة الإمارات بادرت إلى وضع إستراتيجية جديدة لفترة ما بعد كورونا وذلك في تحرك استباقي سريع يعتمد على اتخاذ سياسات وقرارات وإجراءات ووضع خطط عمل واليات تغطي القطاعات الاقتصادية والمجتمعية والخدمية الأكثر إلحاحاً في المستقبل القريب ووضع مقاربات مستقبلية للأوضاع الاقتصادية والتنموية.

ومن أركان تلك الإستراتيجية إطلاق الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية حزمة مبادرات اقتصادية داعمة لشركات القطاع الخاص للحد من تداعيات أزمة كورونا التي أثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية. وقام المصرف

السعودية تتصدى للاستثمار السياسي في حادثة فلوريدا

مع واشنطن - جذبت المملكة العربية السعودية تأكيد استعدادها للتعاون بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات الإرهابية، وذلك تعليقا على صدور نتائج التحقيق في حادثة إطلاق النار داخل قاعدة أميركية في ديسمبر الماضي والتي تورط فيها مدرب سعودي بينت التحقيقات أنه مرتبط بتنظيم القاعدة.

وتعلم السعودية وجود جهات داخل الولايات المتحدة متحفزة لاستغلال مثل ذلك المعطى للضغط على المملكة ومحاوله ابتزازها عبر ربط اسمها بالتهديد الإرهابي، على غرار ما جرى في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي ما تزال الجهات ذاتها تحاول استثمارها باستخدام ما يعرف بقانون جاسنا الذي يتيح لعائلات ضحايا تلك الأحداث مقاضاة الحكومة السعودية ومطالبتها بتعويضات.

وأصدرت السفارة السعودية في واشنطن بيانا حول إعلان السلطات الأمريكية نتائج التحقيق في الهجوم الذي وقع أواخر العام الماضي داخل القاعدة الجوية في بنساكلوا بولاية فلوريدا، وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، إضافة إلى منفذ الهجوم.

وأعلن، الإثنين الماضي، في الولايات المتحدة عن وجود أدلة تثبت صلة السعودي مطلق النار داخل القاعدة العسكرية الأميركية بتنظيم القاعدة.

وكانت الأصوات قد ارتفعت داخل الولايات المتحدة بعد حادث إطلاق النار منادية بتشديد مقاييس قبول المترددين الأجانب، لاسيما السعوديين، ووضع قيود على دخولهم القواعد الأميركية.

وقال السيناتور الجمهوري ليندي غراهام إنه "يجب تعليق ذلك البرنامج إلى حين الكشف عن ملابسات ما حدث في ولاية فلوريدا بشكل كامل". وأضاف خاضعي بشكل أساسي، يجب إعطاء البرنامج وإعادة تقييمه.

كما دعا النائب الجمهوري عن ولاية فلوريدا مات غابيتس إلى وقف البرنامج، قائلًا "ينبغي ألا نرحب بالطلاب السعوديين الجدد حتى تكون لدينا ثقة تامة بعملية التدقيق لدينا"، وشدد على ضرورة "مراقبة أنشطتهم للتأكد من عدم وجود تطرف لديهم".

وبادرت وزارة الدفاع الأميركية بناء على ذلك إلى تعليق التدريب العملي لجميع العسكريين السعوديين في الولايات المتحدة، في انتظار مراجعة وفحص ملفات الطلاب العسكريين الأجانب. وقالت الوزارة إن تدريب العسكريين السعوديين سيقصر على الفصول الدراسية فقط دون التدريب العملي.

واعتبرت سفارة السعودية لدى الولايات المتحدة أن "الهجوم يؤكد أن المخترفين والإرهابيين الذين يهددون دولتنا، لن يتوقفوا في جهودهم لاستهداف الأبرياء"، مضيفة "في هذه اللحظة بالذات، يحاول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش والجماعات المتطرفة الأخرى استخدام كورونا لنشر الأفكار المتطرفة والعمل على زيادة حجم التهديدات"، مشيرة إلى "ضرورة أن نبقي متيقظين ولا نتخلى عن الجهود المشتركة لمواجهة الإرهاب".



التحقيقات أظهرت صلة الشمراني بالقاعدة

التحذير من انهيار وشيك للمنظومة الصحية في العراق

إصابات متزايدة بالفايروس فيها. وتقول السلطات العراقية إن عدم التزام المواطنين بالقيود زاد من وتيرة الإصابات اليومية إلى أكثر من 100 بعد أن كانت أقل من 50 قبل نحو 3 أسابيع.

ويملك العراق بنية تحتية محدودة في مختلف القطاعات من بينها الصحة جراء الفساد المستشري في مفاصل الدولة وعملية الهدر غير المسبوقة لمواردها والتي ميّزت السبعة عشر عاما الماضية منذ انطلاق تجربة حكم جديدة على نقاش نظام الرئيس الأسبق صدام حسين.

وطالب الموسوي سكان البلاد بـ"الالتزام بإجراءات الوقاية الصحية في ظل ازدياد أعداد المصابين بما ينذر بخطر كبير قد ينهار بسببه النظام الصحي بأكمله وتخرج الأمور عن السيطرة خاصة في بغداد".

والخالفاء أعلنت الحكومة العراقية في بيان فرض حظر تجوال شامل في عموم البلاد لمدة أسبوع اعتباراً من الأحد، يشمل عطلة عيد الفطر، للحد من نفسي كورونا. كما عزلت مناطق رئيسية داخل العاصمة بغداد على خلفية تسجيل

وعلى خلاف العديد من الدول التي نجحت في إجبار سكانها على الالتزام بإجراءاتها الصارمة لمحاصرة تفشي وباء كورونا ومن ضمنها فرض حظر للجوال ووقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، لم يلاحظ خلال الأسابيع الماضية التزام العراقيين بالإجراءات الحكومية، في مدن كبرى منها العاصمة بغداد. ويعود ذلك إلى الحالة الاجتماعية للبلد ككل والتي يضطر معها السكان إلى مواصلة أنشطتهم للحفاظ على موارد رزقهم رغم تعرضهم لخطر العدوى بالفايروس.

بغداد - حذرت خلية الأزمة الخاصة بمتابعة ملف وباء كورونا في البرلمان العراقي الخميس من انهيار النظام الصحي في البلاد، خلال الأيام العشرة المقبلة، جراء تزايد الإصابات بالفايروس.

وقال مقبر الخلية جواد الموسوي في بيان إن "النظام الصحي في العراق سيشهد انهياراً خلال الأيام المقبلة في حال لم تتخذ الجهات المعنية إجراءات صارمة لمواجهة جائحة كورونا". وأضاف أن "الحجر المنطقي أكذوبة لن تحقق نتائج، وهذا ما رصدناه خلال جولتنا الميدانية في العاصمة بغداد".